الأمم المتحدة

A S

Distr.
GENERAL

A/36/807
S/14784
9 December 1981
ARABIC
ORIGINAL: FRENCH/RUSSIAN

الجمعية العامة
مجلس الأمن

الجمعية العامة
الدورة السادسة والثلاثون
البندان ٥٥ و ٥٨ من جدول الأعمال
نزع السلاح العام الكامل
استعراض تنفيذ الاعلان الخاص بتعزيز الأمن الدولي

مجلس الأمن
السنة السادسة والثلاثون

رسالة مؤرخة في ٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨١ ، وموجهة
الى الأمين العام من الممثل الدائم لرومانيا لدى
الأمم المتحدة

يشرفني أن انقل لكم ، مرفقا بهذا ، نص البلاغ المعتمد في اجتماع لجنة وزراء خارجية الدول الأطراف في معاهدة الصداقة ، والتعاون والتعاضد ، المبرمة في وارسو في ١٩٥٥ ؛ وقد عقد الاجتماع في بوخارست في ١ و ٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨١ .

وأكون ممتنا لو عملتم على تعميم نص هذا البلاغ بوصفه وثيقة رسمية من وثائق الجمعية العامة ، في اطار البندين ٥٥ و ٥٨ من جدول الأعمال ، ومن وثائق مجلس الأمن .

(توقيع) تيودور مارينيسكو
السفير
الممثل الدائم لجمهورية رومانيا
الاشتراكية لدى الامم المتحدة

بـلاغ

صادر عن اجتماع لجنة وزراء خارجية الدول الأطراف
في معاهدة وارســـو

عقد في بوخارست في ١ و ٢ كانون الأول /د يسمبر ١٩٨١ اجتماع للجنة وزراء خارجيـــة الدول الأطراف في معاهدة وارسو للصداقة والتعاون والتعاضد .

وضم هذا الاجتماع المشتركين التالين : ب . ملادينوف ، وزير خارجية جمهوريـة بلغاريا الشعبية ؛ ف . بوجا ، وزير خارجية الجمهورية الشعبية الهنغارية ؛ أ . فيشر ، وزير خارجيـة الجمهورية الديمقراطية الالمانية ؛ ج . تشيريك ، وزير خارجية الجمهورية الشعبية البولنديـة ؛ س . أندريه ، وزير خارجية جمهورية رومانيا الاشتراكية ؛ أ . أ . غروميكو ، وزير خارجية اتحـاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ؛ ب. شنوبيك ، وزير خارجية الجمهورية الاشتراكية التشيكوسلوفاكية .

وتبادل المشتركون في الاجتماع المعلومات والآراء ، وناقشوا حالة المفاوضات بشأن المسائل المتعلقة بالحد من الاسلحة ونزع السلاح ، والتقدم المحرز في اجتماع مدريد بين ممثلي الـــدول المشتركة في مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا .

١ — لاحظ الوزراء ، باسم دولهم ، أن مجرى الأحداث يؤكد كل التأكيد صحة التوقيت الـذى جاءت فيه التقديرات والنتائج التي تم التوصل اليها في اجتماع اللجنة الاستشارية السياسية المعقود في وارسو في أيار/مايو ١٩٨٠ وفي اجتماع زعماء الدول الاطراف في معاهدة وارسو المعقود في موسكو في كانون الاول /د يسمبر ١٩٨٠ ، فيما يتعلق باتجاهات الحالة الدولية ، ويؤكد أيضا الاهميـة الكبيرة للبرامج والمقترحات التي قدمتها تلك الدول بغية تعزيز السلم ، وتخفيف التوترات ، وانهـاء سباق التسلح ، وتشجيع نزع السلاح وتوسيع التعاون الدولي .

كما لاحظ الوزراء مع بالغ الاسف ازدياد المناخ الدولي سوءا ، وتزايد خطر الحـــرب ، وتهديد حرية الشعوب واستقلالها نتيجة حركة متجددة تهدف الى تنفيذ السياسة الامبريالية التـي عمادها القوة . وقد أكدوا تزايد الخطر الذى ينطوى عليه تسارع سباق التسلح وازدياد نطاقـه ، خصوصا في مجال الأسلحة النووية ، واستحداث الجديد من الاسلحة ومنظومات الاسلحة وادماجهـا في ترسانات الدول ، واستمرار زيادة الانفاق العسكرى وتعزيز دور ونفوذ المجمعات العسكريـة الصناعية . ولاحظوا ايضا حدوث تغيرات في تطوير التكنولوجيا العسكرية ، من شأنها أن تقـوض الاستقرار الدولي .

وفي ذلك الصدد ، قدم المشتركون في الاجتماع ملاحظتهم ايضا عن الخطر الذى يمثلـه بصفة خاصة قرار منظمة حلف شمال الاطلسي بأن تنشر في أوروبا الغربية قذائف متوسطة المـدى جديدة تابعة للولايات المتحدة ، وقرارات الولايات المتحدة بانتاج اسلحة النيوترون ، واعتمـاد برنامج واسع للتسلح من جديد بالاسلحة الاستراتيجية هدفه المعلن بوضوح هو كسب السيطـرة

العسكرية ، وكل ذلك مصحوب باعلان نظريات استراتيجية تهدد حياة الشعوب الاوروبية والشعوب الاخرى في الصميم ، من حيث توجيه ضربة نووية أولى ، وامكان قيام " حرب نووية محدودة " في أوروبا واستساغتها . وقد اوقفت او جمدت المفاوضات المتعلقة بكثير من جوانب الحد من الاسلحة أو نزع السلاح .

٢ - وفي الوقت نفسه لاحظ المشتركون في الاجتماع أن سياسة القوى الرجعية الامبريالية المعارضة للانفراج تصادف حركة مضادة متزايدة من جانب الدول المحبة للسلم ، والقوى التقدمية المناهضة للامبريالية ، وقطاعات عريضة من الجماهير في بلدان اوروبا وأجزاء اخرى من العالم . وتقوم البلدان الاشتراكية بدور قيادى في النضال من أجل الحرية ، ومن أجل المحافظة على الانفراج وتعميقه ، ومن أجل نزع السلاح والتعاون . وتشكل بيانات بلدان عدم الانحياز التي تحث على تجنب الحرب ، وتعزيز السلم ، وتوسيع عملية الانفراج وبسطها لكي تصبح عملية شاملة عاملا هاما آخر في هذا النضال . وفي جميع الدول وجميع القارات ، ثمة شخصيات سياسية ، وجماعات برلمانية وعامة ، وشرائح عريضة من السكان عقدت العزم على الدعوة الى التسوية السلمية والسياسية لجميع المنازعات الدولية ، وتسليمها التام يتزايد يوما بعد يوم بضرورة القيام بخطوات فعالة دون ابطاء لمنع وقوع كارثة نووية . ولقد جرت في بلدان اوروبا وأجزاء أخرى من العالم ، كواحدة من سمات العصر ، مظاهرات جماعية تناهض الحرب والقذائف ، وتحركات جماهيرية تؤيد السلم ونزع السلاح .

وتعتقد الدول الممثلة في الاجتماع ان اسمى واجب يقع في الظروف الحالية على كل دولة وكل مسؤول في دولة هو اظهار ضبط النفس واتخاذ اجراء يلائم احتياج الانسانية الحيوى للمحافظة على السلم وتعزيزه ، واستخدام الموارد المادية والانجازات العلمية لا لابادة الشعوب وتدمير الحضارة وانما لحل المشاكل الاجتماعية الاقتصادية التي تواجه شعوب العالم ، وتعزيز رفاهتها وثقافتها النامية . وهي تعلن ان من يلجأ اولا من الدول ومسؤولي الدول الى استخدام الاسلحة النووية يكون قد ارتكب اخطر الجرائم ضد الانسانية .

ان الدول الممثلة في الاجتماع ليس لها ، ولم يكن لها ولن يكون لها ابدا أية نظرية استراتيجية خلاف نظرية الدفاع عن النفس ، ولا ولم ولن تكون لها اية نية في بناء القدرة على توجيه ضربة نووية أولى . وهي لا تسعى ولن تسعى ابدا للسيطرة العسكرية . كما انها دافعت وسوف تستمر تدافع عن اتخاذ تدابير لنزع السلاح بما يكفل توازنا عسكريا على مستوى أدنى ، وللحد من المواجهة العسكرية في اوروبا ولانهائها .

ان الدول الممثلة في الاجتماع مقتنعة انه لن يكون ثمة منتصر في سباق التسلح وأن من يقرر ترك العنان لحرب نووية أملا في احراز نصر سوف يجلب على الانسانية كارثة نووية ولن يفلت هو ذاته من الهلاك ، اذ يستحيل ان تكون الحرب النووية محدودة .

٣ - وقد أعرب المشتركون في الاجتماع عن اقتناعهم بأن الوقف الفورى لسباق التسلح ، والانتقال الى اتخاذ تدابير جوهرية لنزع السلاح ، خصوصا نزع السلاح النووى ، أمر يمثل اليوم أكثر من أى وقت

مضى أكبر المشاكل الاساسية التي لابد من حلها من أجل القضاء على المجابهة العسكرية السياسية وخطر الحرب ، والمحافظة على عملية الانفراج وتمديدها ، وتنمية التعاون بين البلدان .

وقد أكدوا من جديد استعداد بلدانهم الراسخ ، للدخول في اتفاقات من أجل الحد من الاسلحة من أى نوع وتخفيضها وحظرها ، وذلك بصورة عادلة وعلى اساس المعاملة بالمثل . ولا ينطبق هذا على الاسلحة النووية او جميع اسلحة التدمير الشامل فحسب بل على الاسلحة التقليدية أيضا . وينطبق كذلك على التخفيض من اعداد القوات المسلحة للدول

٤ - وفي هذا الصدد ، أعرب المشتركون في الاجتماع عن موقف دولهم الايجابي فيما يتعلق بفتح باب المفاوضات من جديد بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة بشأن مشكلة الاسلحة النووية المتوسطة المدى في اوروبا . وفي اطار مسألة تلك المفاوضات ، أبدوا ملاحظتهم بشأن اهمية اجتماع القمة السوفياتي الالماني الغربي الاخير بوصفه حدثا يسّر تعزيزالاحوال لاجراء تلك المفاوضات .

وتنظر الدول الممثلة في هذا الاجتماع الى المفاوضات بين اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية والولايات المتحدة التي تجددت في جنيف في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨١ بوصفها تهدف الى تعزيز امن الدول والشعوب الاوروبية في حالة تقوم على التوازن المستقر للقوات في اوروبا في ظل تخفيض مستويات الاسلحة النووية تدريجيا ، وازالة الخطر الجاثم على شعوب القارة .ويستلزم تحقيق هذا الهدف ان تؤخذ في الاعتبار جميع الاسلحة النووية المتوسطة المدى في اوروبا (القذائف ذات القواعد البرية والبحرية والطائرات التي تحمل الاسلحة النووية) وجميع العوامل التي تحدد الوضع الاستراتيجي في القارة .

ان ايجاد مناخ اكثر ايجابية في المفاوضات بشأن الاسلحة النووية المتوسطة المدى يمكن أن يتيسر عن طريق فرض وقف طيلة مدة المفاوضات على وزع اسلحة نووية جديدة متوسطة المدى من الجانبين في اوروبا ، وعلى تحديث الاسلحة من هذا النوع الموزوعة بالفعل . ولاحظ المجتمعون ان من الخطوات البناءة اعراب الاتحاد السوفياتي عن استعداده -رهنا بموافقة الجانب الاخر على الوقت -لأن يخفض ، كبادرة على حسن النية ، من جانب واحد ، بعض اسلحته النووية المتوسطة المدى في الجزء الاوروبي من اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية الى المستوى الادنى الذى يتفق عليه الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة نتيجة للمفاوضات . ولاحظوا كذلك الاهمية الكبيرة لعزم الاتحاد السوفياتي على ان ينادى ، في المفاوضات ، باجراء تخفيض جذرى للاسلحة النووية المتوسطة المدى لكلا الجانبين في اوروبا .

كذلك تؤيد الدول الممثلة في الاجتماع التوصل الى الحل الذى ينص على تخلي كلا الجانبين - الغرب والشرق -عن جميع الاسلحة النووية المتوسطة المدى الموجهة الى اهداف في اوروبا . وتؤيد ان تصبح اوروبا ، في النهاية ، خالية تماما من الاسلحة النووية المتوسطة المدى والتكتيكية على حد سواء .

وهذا هو السبيل الحقيقي نحو ازالة خطر الحرب وتعزيز السلم في القارة الاوروبية . ونظرا لأن مشكلة الاسلحة النووية المتوسطة المدى في اوروبا تؤثر على جميع الشعوب الاوروبية التي لها ، من ثم ، مصلحة حيوية في احراز نتائج ملموسة في المفاوضات الجارية بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة أعرب المشتركون في الاجتماع عن املهم في ان تساعد جميع الدول الاوروبية في انجاح المفاوضات .

٥ - وتجمع الدول الممثلة في الاجتماع على تأييد الجديد الفورى للمفاوضات الجارية بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة بشأن الحد من الاسلحة الاستراتيجية . وتعتبر ان من الضرورى ضمان ان تؤدى المفاوضات الى الحد من الاسلحة الاستراتيجية وتخفيضها ، اعتمادا على كل ما تم احرازه بالفعل في هذا الميدان مع المراعاة التامة لمبدأ المساواة والامن المتعادل للجانبين ، مما سيكون له شأن كبير في تعزيز الأمن الدولي .

٦ - وقد أيد المشتركون في الاجتماع فتح الطريق المسدود في محادثات فيينا بشأن التخفيض المتبادل للقوات والاسلحة والتدابير المرتبطة بذلك في وسط أوروبا . وهم على اقتناع بأن الاقتراحات المقدمة في الفترة ١٩٧٨ - ١٩٨١ من البلدان الاشتراكية المشتركة في المفاوضات والتي تهدف الى التوفيق بين مواقف مختلف الاطراف ، تشكل اساسا يمكن من البدء في العمل الفعلي بشأن اعداد نص اتفاق للمرحلة الاولى . ويتطلب احراز تقدم في مفاوضات فيينا أن تبدى ايضا الدول الغربية المشتركة فيها استعدادها لحل المشاكل التي تجرى مناقشتها وأن تبدى استجابة بناءة لاقتراحات البلدان الاشتراكية .

٧ - وتؤيد الدول الممثلة في الاجتماع انشاء مناطق خالية من الاسلحة النووية في أجزاء عديدة من القارة الاوروبية ، بما في ذلك الشمال الأوروبي والبلقان ومنطقة للسلم والتعاون في منطقة البحر الابيض المتوسط .

وفي ذلك الصدد ، يشير المشتركون في الاجتماع الى أن القوى النووية يجب أن تلتزم عند انشاء المناطق الخالية من الاسلحة النووية ، باحترام مركز تلك المناطق وعدم وزع أسلحتها النووية فيها وبألا تقوم بأى حال باستعمال هذه الاسلحة أو التهديد باستعمالها ضد الدول الواقعة في تلك المناطق . وفي الوقت الذى أعرب فيه الاتحاد السوفياتي بالفعل عن استعداده لأخذ هذه التعهدات على عاتقه ، فان شعوب اوروبا تتوقع الشيء نفسه من القوى النووية الأخرى .

ان البلدان غير الحائزة للأسلحة النووية في المناطق الخالية من الأسلحة النووية لها أيضا الحق في الحصول على تأكيدات بأنه لن يتم استخدام أسلحة أخرى ضدها عملا بمبدأ الامتناع عن استعمال القوة أو التهديد باستعمالها .

٨ - وقد أيد المجتمعون بشدة تكثيف العمل في جميع المحافل الدولية التي تعقد أو ستعقد فيها المفاوضات بشان مسائل الحد من الاسلحة ونزع السلاح ، ولا سيما لجنة نزع السلاح في جنيف .

وأعربوا عن اهتمام حكوماتهم بتجديد جميع المفاوضات التي انقطعت مؤخرا واستعدادها للعمل من أجل تكلل تلك المفاوضات بالنجاح . وينطبق هذا الأمر على المفاوضات بشأن الحظر العام والكامل للتجارب النووية ، وحظر وتدمير الأسلحة الكيميائية والحد من مبيعات وتسليم الأسلحة التقليدية ، والحد من النشاط العسكرى في المحيط الهندى وتخفيضه بعد ذلك . وبشأن عدد من المسائل الأخرى ، ينبغي البدء في أقرب وقت ممكن في المفاوضات بشأن مسائل مثل وقف انتاج الأسلحة النووية ، والقضاء على المخزون من الأسلحة النووية ، وحظر الأسلحة النيوترونية ، وعدم اقامة الأسلحة النووية في أراضي الدول التي لا توجد فيها مثل هذه الأسلحة حاليا .

كذلك يؤيد المشتركون في الاجتماع ، بشدة ، انجاز اتفاق عملي بشأن حظر الأسلحة الاشعاعية ، والتخلي عن تطوير أنواع ومنظومات جديدة من أسلحة التدمير الشامل ، وتعزيز ضمانات الأمن للدول غير الحائزة للأسلحة النووية . وأكدوا من جديد موقف حكوماتهم المؤيد لعدم

انتشار الاسلحة النووية واتاحة الفرص للدول لاستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية ، وذلك كما هو وارد في وثائقها المشتركة .

وشددوا على استعداد بلدانهم للاتفاق بشأن تخفيض الميزانيات العسكرية ، ولا سيما ميزانيات الدول ذات الامكانات العسكرية الكبرى ، اما على أساس نسب مئوية أو بصفة مطلقة وأول خطوة في هذا الاتجاه يمكن أن تكون تجميد النفقات العسكرية للدول ، ان الاقتراحات المحددة للدول الاشتراكية في جميع اوجه تلك المسألة الهامة معروفة بالفعل ولا تزال نافذة .

وتم التشديد في الاجتماع على تزايد الحاح الحاجة لاتخاذ التدابير الفعّالة لمنع انتشار سباق التسلح الى الفضاء الخارجي ، وفي هذا الصدد تم التعبير عن التاييد الاجماعي للاقتراح المقدم من اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية في الدورة السادسة والثلاثين للجمعية العامة للأمم المتحدة ، بابرام معاهدة دولية لحظر نشر جميع أنواع الأسلحة في الفضاء الخارجي .

وستواصل الدول الممثلة في الاجتماع سعيها على الصعيد الدولي من أجل فرض حظر دائم على استخدام الاسلحة النووية ، وتخلي جميع الدول عن استعمال القوة في علاقاتها مع بعضها البعض ، وازالة القواعد العسكرية الاجنبية ، وانسحاب القوات العسكرية من الأراضي الأجنبية .

٩ - وقد أكد المشتركون في الاجتماع ، مرة أخرى ، تصميم دولهم على متابعة الاسهام في الأعمال التحضيرية لدورة الجمعية العامة الاستثنائية الثانية المكرسة لنزع السلاح ، والمقرر عقدها في عام ١٩٨٢ . وأعربوا عن اهتمامهم بعقد تلك الدورة بنجاح ، وبتوجيه اعمالها الى اتخاذ مقررات من شأنها احداث تغيير فعلي باتجاه وقف سباق التسلح وتحقيق نزع السلاح وانعاش المفاوضات بشأن هذه الأمور . وقد لاحظوا بصورة خاصة في هذا الصدد أهمية الاعداد الدقيق للبرنامج للنزع الشامل للسلاح بغية النظر فيه واعتماده في تلك الدورة .

وقد أكد في الاجتماع انه من واجب كل الدول ، بغض النظر عن حجمها أو امكاناتها العسكرية أو موقعها الجغرافي ، الاسهام بفاعلية في حل مشاكل الحد من الأسلحة ونزع السلاح وذلك في الامم المتحدة وغيرها ، وستكون دورة الجمعية العامة الاستثنائية الثانية المكرسة لنزع السلاح مناسبة جيدة من أجل ذلك الغرض ايضا . وقد أعرب المشتركون في الاجتماع عن وجهة نظر مفادها أن الدورة يجب ان تسهل أيضا احراز تقدم باتجاه عقد المؤتمر العالمي لنزع السلاح .

١٠ - وقد أكد الوزراء ، في معرض تبادل الآراء حول التقدم الذى أحرزه اجتماع مدريد ، لممثلي الدول المشتركة في مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا ، ان نجاح ذلك المؤتمر سيكون من شأنه تقديم المزيد من الدعم لتنفيذ الوثيقة الختامية لمؤتمر هلسنكي ، والمحافظة على عملية الانفراج والاسهام في تطبيع العلاقات فيما بين الدول . وهذا ما له أهمية خاصة في الحالة الدولية الراهنة .

وقد استعرض المشتركون في المؤتمر ، في هذا السياق ، الوضع الراهن للأمور في اجتماع مدريد وقيموا النتائج التي تم التوصل اليها فعلا - بما في ذلك النتائج المتصلة بالاتفاق بشأن الوثيقة الختامية - والمسائل التي لم تحل بعد . وأكدوا على الدلالة الايجابية التي ينطوي عليها ايلاء شديد الاهتمام في اجتماع مدريد للجوانب العسكرية للأمن الأوروبي ، ولا سيما لعقد مؤتمر بشأن الانفراج العسكري ونزع السلاح في أوروبا ، وذلك كجزء من عملية تشمل أوربا جمعاء . ولاحظوا تحقيق بعض التقارب فيما يتعلق بأهداف هذا المؤتمر وسيره في مراحل والمهام المحددة للمرحلة الاولى ، الواجب تكريسها لدراسة واتخاذ تدابير لتعزيز الثقة والأمن بغية الاقلال من خطر المواجهة العسكرية في أوروبا . والفضل في تحقيق ذلك التقارب يعود الى حد كبير الى ما أعلنه الاتحاد السوفياتي من استعداد لتوسيع نطاق تدابير بناء الثقة بحيث تشمل كل اراضي اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية الواقعة في اوروبا . وذلك اذا قامت البلدان الغربية بتوسيع مماثل لنطاق ما تتخذه من تدابير لبناء الثقة .

واعرب الوزراء عن قناعتهم بانه لو أبدت جميع الدول المشتركة في اجتماع مدريد الارادة السياسية اللازمة والواقعية اللازمة ، فانه سيكون في الامكان الوصول الى اتفاق بشأن عقد المؤتمر . وان الدول الممثلة في الاجتماع لتدعم اقتراح تقدمت به الجمهورية الشعبية البولندية بعقد المؤتمر في وارسو .

١١ - ويعلق المشتركون اهمية كبيرة على ان تتخذ في اجتماع مدريد تدابير لزيادة دعم مبادئ العلاقات فيما بين الدول ، التي نصت عليها الوثيقة الختامية ، وعلى الحاجة الى مراعاة هذه المبادئ مراعاة دقيقة من قبل جميع الدول المشتركة في مؤتمر عموم أوروبا ، وذلك في علاقاتها مع بعضها البعض ومع الدول الأخرى .

واعربوا عن قناعتهم بان الاتفاق في اجتماع مدريد بشأن التدابير الاضافية لتكثيف التعاون الاقتصادي والعلمي والتقني ، بما في ذلك ازالة الحواجز والقيود التمييزية ، من شأنه أن يسهم في الحل الناجح للمشاكل الاقتصادية التي تواجهها كل دولة من الدول المشتركة في مؤتمر عموم اوروبا .

وقد اشير في الاجتماع الى ان اجتماع مدريد هو فرصة للاتفاق بشأن التدابير الاضافية لتنفيذ اتفاقات هلسنكي في مجالات الثقافة والتعليم والاعلام والاتصالات بما في ذلك السياسة المتعلقة بالشباب ، وذلك على أساس المبادئ التي نصت عليها الوثيقة الختامية .

ويرى المشتركون ايضا أنه من المرغوب فيه أن يواصل اجتماع مدريد جهوده للوصول الى اتفاق بشأن مشاكل الأمن والتعاون في منطقة البحر الابيض المتوسط .

وترى الدول الممثلة في الاجتماع ان متابعة الجهود المشتركة التي تبذلها الدول المشاركة في مؤتمر عموم أوروبا وفقا لاحكام الوثيقة الختامية وكجزء من العملية التي بدئ فيها في هلسنكي

هي هامة وجوهرية من أجل احراز تقدم ثابت في تعزيز الامن وتنمية التعاون في القارة الاوروبية وتدعم الدول الممثلة في الاجتماع الاقتراح الذى قدمته جمهورية رومانيا الاشتراكية بعقد الاجتماع التالي لممثلي الدول المشاركة في مؤتمر عموم أوروبا في بوخارست .

وقد خلص الوزراء بالاجماع الى أنه يجب على جميع المشتركين في اجتماع مدريد بذل جهود اضافية الآن بغية ان يتكلل بالنجاح .

١٢ - وقد تم لفت النظر الى الاهمية الجوهرية التي تكمن في ضمان عدم اتخاذ خطوات لاقامة أحلاف عسكرية وسياسية جديدة أو لتوسيع الاحلاف القائمة أو لتوسيع أنشطتها الى مناطق جديدة وذلك بقصد منع المزيد من التعقيد في الموقف الدولي . كما أكد المشتركون مرة أخرى الاقتراحات التي قدمتها دولهم مرارا بحل معاهدة وارسو وكتلة منظمة حلف شمال الاطلسي في آن واحد والغاء منظمتيهما العسكريتين ، كخطوة أولى ، وذلك بدءا بالتخفيض المتبادل لانشطتيهما العسكرية .

١٣ - وان الدول الممثلة في الاجتماع مقتنعة بأن أوروبا ، بالنسبة لكل الشعوب الاوروبية بغض النظر عن هيكلها الاجتماعي ، هي وطن مشترك يجب الا يصبح ثانية أبدا مسرحا للعمليات العسكرية ويجب أن يتمتع فيه كل شعب من هذه الشعوب بالسلم والاستقلال والتقدم والازدهار .

وانه لمن الممكن ، رغم ما في الحالة الدولية الراهنة من تعقيد ، خفض حدة التوتر وزيادة الثقة في العلاقات بين الدول وتعزيز التفاهم والتعاون فيما بينها ، وذلك عن طريق الحوار القائم على الاحترام المتبادل والمساواة وعن طريق المفاوضات العملية والبناءة . ومهما يكن من صعوبة المسائل الدولية التي يواجهها العالم اليوم ، فليس هناك من مسالة لا يمكن تسويتها سلميا مع المراعاة الواجبة لمصالح كل الدول . وهذا ما تؤكده خبرات الحوار السياسي الايجابية بين الدول ، ولا سيما على مستوى القمة ، بما فيها الخبرات الحديثة العهد جدا ، وما يبين الحاجة الى زيادة تطوير مثل هذا الحوار .

١٤ - وترى الدول الممثلة في الاجتماع انه في ظل الحالة الدولية الراهنة ، فان تعاونها وتفاعلها مع بعضها البعض ومع الدول الاخرى في الكفاح من اجل السلم والامن قد أصبح أكثر أهمية من ذى قبل . ولقد تم اجتماع لجنة وزراء الخارجية تماما في مثل هذا المناخ من التعاون والتفاعل .